جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

المصدر
المؤكد مضمون جملة

الدكتور
مصطفى فؤاد أحمد محمد
أستاذ النحو الصرف - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

العدد الثالث والعشرون
للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م
الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

المصدر المؤكد مضمون جملة

أتى البحث على المصدر المؤكد مضمون جملة قبله، فذكر أقسامه، وصوره، والخلاف في العامل فيه، وبين حكم توسطه وتأخيره عن الجملة المؤكدة به، والخلاف في ذلك، ثم رجح في ذلك كله ما عضده السماع، وبالله التوفيق.

كلمات مفتاحية: المصدر – المصدر المؤكد – مضمون الجملة ــ المصادر

دكتور

مصطفى فؤاد أحمد محمد

أستاذ النحو الصرف

كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

Email: M.F.A.M8989@yahoo.com

Summary

Sure Source Guaranteed Joomla

The research on the source confirmed the content of a sentence before him, mentioning its sections, pictures, and the difference in the factor in it, and the provision of mediation and delay for the sentence confirmed by him, and the dispute in it, and then likely in all that supported him hearing, and God reconcile.

Keywords: Source - Sure Source - Sentence Content - Sources

Dr.
Mostafa Fouad Ahmed Mohamed
Professor of Morphology Faculty of Arabic Language - Umm Al - Qura University
Email: M.F.A.M8989@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده، وأصلى وأسلم على من لا نبي بعده، وبعدُ: فمن المعلوم في باب المفعول المطلق أن المصدر يقع مؤكدا، وأن توكيده يكون لأحد شيئين؛ الأول: عامله، والآخر: جملة قبله، وأن الأخير يقع على نوعين؛ مؤكدا لنفسه، ومؤكدا لغيره، وأنه يجب تأخيره عن الجملة المؤكدة، وبالبحث وجدت أن هذا الحكم ليس باتفاق النحاة جميعاً، وأنه مختلف فيه؛ فذهب بعضهم إلى جواز توسط ذلك المصدر، ويؤيده في ذلك السماع، وأجاز آخرون تقدم المصدر على ما أكده من جملة، واستدلوا على ذلك بشواهد من القرآن وغيره، فحفَّزني ذلك على أن أبحث هذا الخلاف، وأرجح ما كان في نظري راجحا، والله الموفق.

أنواع المصدر

المصدر أو المفعول المطلق من منصوبات الأسماء كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، ويأتي لأحد أوجه ثلاثة(١):

أحدها: بيان النوع، نحو: قمْت قياماً حسنا.

الثاني: بيان العدد، نحو: ضربْت ضربتَيْنِ، أو ضرباتٍ. الثالث: لمجرّد التأكيد، والمؤكَّد حينَئذٍ، إما مفرد، وهو عامله، نحو: قمْت قياما، أو جملة(٢)، نحو: له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافاً، وهذا عبد الله حقًّا.

أقسام المصدر المؤكد جملة

قسمان: مؤكّد لنفسه، ومؤكّد لغيره(٣)؛ فالأول ما كان بعد جملة لا تحتمل غيره، فهو بمنزلة تكرار الجملة(٤)، نحو قولهم: له علىَّ ألْفُ درهمٍ اعترافاً، وذلك أن قولهم: له عليَّ ألفُ درهم، إقرار واعتراف، فلم يكن في ذكر(اعترافا)بعدَه مزيدُ إضافة(٥).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه١/٢٢٩، واللمع لابن جني ص١٠١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/٢٣٣، ٢٦٦.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/٢٣٣، ٢٦٦، وشرح الكافية لابن الحاجب (رسالة دكتوراه) ص ١٩٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٦٧، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢/٨٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٢٣١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٨٨.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣٨٠، والمسائل المنثورة للفارسي ص٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش١/١١٦.

والثاني وهو المؤكّد لغيره ما وقع بعدَ جملة تحتمله وتحتملُ غيره، فتصير الجملة به نصًّا، كقولك: هذا عبد الله حقًّا، (فقولك: هذا عبدُ الله. يحتملُ أنْ يكون إخباراً عن يقين منك، ويحتملُ أنْ يكون خلافَ ذلك، فأكدْتَه بقولك: حقًّا)[١].

واضطرب كلام المبرد في إعراب حقا في قولهم: هذا زيدٌ حقًّا و: زيدٌ أبوك حقًّا، فنصبه في القول الأول على أنه مصدر مؤكد للجملة قبله، وفي الثاني على أنه حال مؤكدة للجملة قبلها، قال: في المقتضب (٣/ ٢٦٦):'' هذا باب ما وقع من المصادر توكيدا وذلك قولك: هذا زيدٌ حقًّا ''وقال في الكتاب نفسه (٤/٣١٠:'' هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها، وذلك مالم يكن مأخوذاً من الفعل، تقول: زيد أبوك حقًّا، وهو زيد معروفا... ''.

صور المصدر المؤكد جملة

لا يقع المصدر المؤكد على هيئة واحدة؛ فمنه ما يكون معرفةً بالألف واللام تارة، وتارة نكرة، نحو: الحقَّ والباطل واليقين، تقول: هذا عبد الله حقًّا ويقيناً، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ[٢]، وهذا عبد الله اليقينَ لا الشك، ومنه ما لا يقع إلا معرفة بالألف واللام، نحو: ألْبتة، كقولك: قد قعدَ الألبتة[٣]، ومعناه: القطع، ومنه ما يُستعمل مضافاً إلى معرفة، نحو: قوْل وغيْر، قال

(١) من النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ص١٩٤، وشرح ابن يعيش ١١٦/١ مع تصرف.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٣/١، و٤١١/٢، والمقتضب ٢٦٦/٣، والمسائل المنثورة ص١٩، والمفصل ص٣٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٩/١.

تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ﴾[١] وتقول: هذا القولُ لا قولَك، و:هذا القولُ غيرَ ما تقول ، وأجاز سيبويه[٢]: هذا الأمرُ غيرَ قيلٍ باطلٍ؛ لأن الأمر بمنزلة القول، أو لأن (غيرَ قِيْل)بمعنى (حقًّا)[٣]، ومثله: غيرَ ذي شك، أي: قولاً غير ذي شكٍّ[٤] ،ومنه ما يستعمل مضافاً إلى معرفة، ونكرة نحو: كتابٍ ووعدٍ وصنعٍ ونصيبٍ؛ فمثال المضاف قوله عز وجل : ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٥] وقوله عز وجل: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾[٦] وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[٧] ومن ذلك قولك: الله أكبر دعوةَ الحقِّ، وذلك لأن الكلام الذي قبل ﴿كتاب الله﴾ و﴿صنع الله﴾ و﴿ وعد الله ﴾ علم منه أنه مكتوب عليهم ووعدٌ وصنعٌ، فكأنه قال عز وجل: كَتَبَ الله كتاباً، وصَنَعَ الله صنعاً، و وَعَدَ الله وعداً وكذلك: دعوةَ الحق؛ لأنه قد عُلم من قولك: الله أكبر، أنَّما هو دعاء إلى الحق[٨]، ومثال النكرة قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ

---

(١) سورة مريم من الآية (٣٤).

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٨/١،

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٢٠٩/٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) سورة النساء من الآية (٢٤) وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ١/ ٣٨٥، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ص٥٥٦.

(٦) سورة النمل من الآية (٨٨)، وينظر: كتاب الشعر للفارسي ٣٣٥/٢.

(٧) سورة الروم من الآية (٤)، (٥).

(٨) ينظر: الكتاب ٣٨١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٦/١، ٣٨٧، والمسائل المنثورة ص٢٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٨/٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ص٢١٩.

لِلْكُتُبِۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥۚ وَعْدًا عَلَيْنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾[١] وقوله سبحانه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾[٢] وقوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾[٣] وذهب ابن عطية الغرناطي في المحرر الوجيز (٣٥١/١) إلى أن (كتابا) في الآية الأخيرة منصوب على التمييز، وهو غريب ، وضعفه صاحب الدر المصون (٤١٩/٣) بأن التمييز يكون منقولا وغير منقول، وليس (كتابا) بواحد منها، وأيضا بعدم وجود الذات المبهمة المحتاجة إلى تفسير.

ومنه ما يكون مضافاً إلى معرفةٍ ضميرٍ، ولا يستعمل إلا في الاستفهام، وهو قولهم: أجِدَّكَ لا تفعل كُذا وكذا؟ قال سيبويه[٤]: ''وأصْلُه مِنَ الجِدّ، كأنَّه قال: أجِدّاً، لكنَّه لا يَتصرَّفُ، ولا يفارقه الإضافة'' ويليه غالباً ''لا'' أو ''لم '' أو ''لن[٥]'' وقد نقل أبو حيان في هذا الموضع كلاماً جيداً، قال[٦]: ''وفي النهاية...و هنا نكتة، وهي أن الاسم المضاف إليه ''جِدّ'' حقُّه أن يناسب فاعل الفعل الذي بعدها في التكلم والخطاب والغيبة، نحو: أجِدّي أكرمتُكَ؟، وأجِدَّكَ لم تفعلْ؟، وأجِدَّه لم يزرْنا؟، وعلة ذلك أنَّه مصدر يؤكّد الجملة التي بعدَه، فلو أضفته لغير فاعلهِ اختلّ التوكيد''.

---

(١) سورة الأنبياء من الآية (١٠٤) وينظر: الكشاف للزمخشري ١٠٤/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٤١/٦.
(٢) سورة النساء من الآية (٧) وينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٧/١، والكشاف ٣٦٥/١.
(٣) سورة آل عمران من الآية (١٤٥)، وينظر: الكشاف ٣٢٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٣/١.
(٤) الكتاب ٣٧٩/١.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١٣٧٥/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٨٥٧/٤.
(٦) الارتشاف ١٣٧٥/٣.

العامل في المصدر المؤكد

جمهور النحاة[١] على أ نَّ الناصب للمصدر المؤكّد بنوعَيْه فعْل من لفظ المصدر يضمر وجوباً بعد الجملة المؤكَّدة يدلُّ عليه معنى الجملة قبله، نحو: أعْترِف اعْترافاً، وأَحُقُّ حَقًّا، وأتجِدُّ جِدَّك؟، وصَنَع صُنْعًا[٢].

واختلف في علة عدم ظهور ناصب المصدر بنوعيه؛ فقال سيبويه[٣] '' لأنه صار بدلاً منه بمنزلة سَقْياً ''وقال الرضيّ[٤]:'' لأنَّ الجملتين قبلَهما كالنائبتين عن الفعْل من حيث الدّلالةُ عليه''.

وذهب الفارسي وغيره كالرضيّ إلى أنَّ النَّاصب للمصدر المؤكّد معنى الجملة قبلَه، فقال الفارسي[٥]: '' إذا قلْتَ: هذا زيدٌ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ، نصبْتَ الحَقَّ بالمعنى؛ لأنَّكَ إذا قلْتَ: هذا زيدٌ، فكأنَّكَ قلْتَ: أَحُقُّ ذلك، فلمَّا كان هذا المعنى جاز النَّصبُ، وكذلك: هذا القوْلُ لا قوْلَكَ... فلمَّا كان في الكلام دليل على الفعل انتصب ذلك المصدر بالمعنى، وقد بيّنا أن المعاني تعمل في المصادر ''وقال الرضيّ[٦]: '' وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لإفادتهما معنى الفعل كما ذكرنا''.

---

(١) ينظر: المقتضب ٢٣٢/٣، ٢٦٦، ومعاني القرآن للأخفش تحقيق (هدى قراعة) ٢٣٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١، وشرح السيرافي ١٥٦/٥، ١٥٩، والنكت للأعلم ص١٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٤/١، والمقتضب ٢٦٨/٣، والكامل للمبرد ١٠٤٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١، وشرح السيرافي ١٦١/٥، والنكت للأعلم ص١٩٤.

(٣) الكتاب ٣٨٤/١.

(٤) من شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/١ مع تصرف يسير.

(٥) المسائل المنثورة ص١٩.

(٦) شرح الرضي ٣٢٨/١.

تأخير المصدر عن الجملة المؤكَّدة

اختلف في حكم تأخير المصدر عن الجملة المؤكَّدة؛ فذهب قوم إلى أنه يجب تأخير المصدر عن الجملة المؤكدة، ولا يجوز تقديمه عليها؛ لأن العامل في المصدر فعْلٌ يفسّره معنى الجملة قبله، فصار كالعامل فيه معنى الفعل، فلا يجوز تقديمه على الجملة المفسِّرة كما لا يجوز تقديم ما عَمل فيه معنى الفعل على معنى الفعل لضُعفه(١)، وممن قال بوجوب التأخير الزجاج(٢)، وابن مالك(٣)، والرضي(٤)، أبو حيان في أحد قولين له في هذه المسألة(٥).

وأجازت طائفة أن يتقدم المصدر على الجملة المؤكدة، واحتج بعضهم(٦) بأن سيبويه لم يَمنع من جواز تقديم (أحقًّا؟) و (أجدَّك؟) – وهما مصدران مؤكدان –على الجملة قبلهما، واستدلوا بقوله في باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله: ''ومثل ذلك في الاستفهام: أجِدَّكَ لا تفعلُ كذا وكذا؟ كأنه قال: أحقًّا لا تفعل كذا وكذا؟ (٧)''كما احتجوا لجواز التقديم بأنه يقال: أحقًّا زيدٌ منطلق؟ فذكروا أن دخول ألف الاستفهام على الفعل الناصب للمصدر في هذا القول متعيِّن، فالمعنى: أَأَحُقُّ حقًّا؟؛ لأن تقدير دخولها على ما بعد المصدر، فيصير المعنى: أزيدٌ منطلقٌ حقًّا؟ يؤدي إلى الفصل بين همزة الاستفهام والمستفهَم عنه بجملة، ولم يُجِز ذلك إلا يونس.

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٣٢٨/١، والتذييل والتكميل ٢١١/٧، والمساعد ٤٧٥/١.
(٢) ينظر: الارتشاف ١٣٧٥/٣.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٧٩/١.
(٤) ينظر: شرح الرضيّ ٣٢٨/١.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢١١/٧، والارتشاف ١٣٧٥/٣، والبحر المحيط ٤٥٨/٤.
(٦) ينظر: شرح السيرافي ١٥٧/٥، وشرح ابن يعيش ١١٦/١.
(٧) الكتاب ٣٧٩/١.

وأجاب بعض من منع تقديم المصدر، كابن الحاجب[١] عن تقديمه في قولهم: أجِدَّك لا تفعل كُذا وكذا؟، بأن الأصل: لا تفعلُ كذا جدّا، ولكن لما كانت ألف الاستفهام طالبة للفعل، وفي الجملة تقدير فعلٍ قُدّم المصدر، كما أجاز ابن حاجب أن يكون قولهم: أجدَّك لا تفعلُ كذا؟، جواباً لمن قال: لا أفعل كذا، فيكون (أجدّك؟) تأكيداً لجملةٍ قبله مقدَّرةٍ دلَّ عليها سياق الكلام.

وَأوَّل المانعون قولهم[٢]: أحقًّا زيدُ منطلقٌ؟ على أنَّ انتصاب (حقًّا) فيه على الظرفية لا على المصدرية، والمعنى: أفي حقٍّ زيدٌ منطلقٌ؟ .

وأجاز الزجاج[٣] توسيط المصدر المؤكد، فيقال: هذا حقًّا عبد الله، و: والله قسَماً لأفعلنَّ.

وما ذهب إليه الزجاج يؤيده السماع، ومن ذلك ما أنشده سيبويه[٤] وغيره كالمبرد[٥] من قول الأحوص:

إنِّي لأمْنَحُكِ الصُدُودَ وإنَّني *** قَسَمًا إلَيْكِ مَعَ الصُدُودِ لَأَمْيَلُ[٦]

فـ(قسماً) توكيد؛ لأنَّ الشاعر حين قال: لَأَمْيَلُ، عُلم أنه بعد حلف، فكان قوله: قسماً، بعدُ توكيداً.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٢/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢١٢/٧.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٧/٥، وشرح الرضيّ ٣٢٨/١، والتذيل والتكميل ٢١١/٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٨٠/١.

(٥) ينظر: المقتضب ٢٣٣/٣.

(٦) البيت من شواهد الكتاب ٣٨٠/١، والمقتضب ٢٣٣/٣، والتذييل والتكميل ٢١١/٧.

والراجح عندي –والله أعلم – هو جواز تقديم المصدر المؤكد على الجملة، وذلك لأمرين؛ أحدهما: أن تقديمَه جاء في كتاب الله، قال به غير واحد من المُعربين، منهم الفراء[١]، والأخفش[٢]، وابن الأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وأبو حيان[٥] في قوله الآخر في المسألة.

فمن تقديمه في كتاب الله قوله تعالى:﴿ قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾ [٦] فأجاز الفراء في كلمة (الحق) الأولى النصب على أن تكون مصدراً انتصب تأكيدًا للجملة بعده، والمعنى: لأملأن جهنم حقًّا، قال[٧]: '' ومن نصب (الحق والحق) فعلى معنى قولك: حقًّا لآتينك، والألف واللام وطرحهما سواء''.

ومن ذلك أيضاً –أعني تقديم المصدر المؤكد لجملة عليها –قوله عز وجل:﴿ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[٨]قال الأخفش[٩]في هذه الآية: '' يقول: كذلك ننجي المؤمنين حقًّا علينا ''.

وقال أيضا أبو حيان[١٠] في هذه الآية بعد سرد قول الزمخشري فيها:'' والظاهر أن (كذلك) في موضع نصب تقديره: مثل ذلك الإنجاء الذي

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٧٣/١، ٤١٣/٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٥٧٤/٢.
(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٠/١.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٣/٢.
(٥) ينظر: البحر المحيط ١٩٤/٥.
(٦) سورة ص الآية (٨٤).
(٧) معاني القرآن ٤١٣/٢، وينظر: ٣٧٣/١.
(٨) سورة يونس من الآية (١٠٣).
(٩) معاني القرآن ٥٧٤/٢.
(١٠) البحر المحيط ١٩٤/٥.

نجينا الرسل ومؤمنيهم ننجي من آمن بك يا محمد، ويكون (حقًّا) على تقدير: حقّ ذلك حقًّا''.

وما ذكره أبو حيان هنا في هذه المسألة يخالف ما صرح به في كتابه الارتشاف من عدم جواز تقديم المصدر على الجملة المؤكَّدة به، قال في الارتشاف[١]: '' والصحيح أنه لا يجوز تقديم هذين المصدرين على الجملة، لا يجوز أن تقول: اعترافاً له عليَّ ألفُ درهمٍ، ولا: حقًّا هو ابني ''.

وقد ذكر أبو حيان بعد كلامه السالف الذكر في الارتشاف أن أبا على الفارسي يُجوّز تقديم المصدر المؤكد على الجملة، فقال[٢]: '' وأجاز بعضهم تقد يمهما على الجملة، قال أبو على: يجوز (غيرَ ذي شكٍ زيدٌ منطلقٌ) فيُقَدم ويُؤَخر ''.

وكلام أبي على في كتابه المسائل العضديات يخالف ما نسبه إليه أبو حيان؛ فأبو علي يرى أن انتصاب (غيرَ ذي شك)، وكذلك (حقًّا) في قولهم: غيرَ ذي شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ، إنما هو على الظرفية، لا على المصدرية كما ذكر أبو حيان، قال أبو على: ''...ومما يدّل على تأكد معنى الظرفية في قوله (حقًّا) و (الحقَّ) قولهم : غيرَ ذي شك زيدٌ ذاهبٌ، فنصبوا (غيرَ ذي شك) لما كان بمعنى حقًّا، وعمل المعنى فيه متعدياً لما كان في معنى (حقًّا)، وهو ظرف ،ولولا ذلك لم يعمل المعنى فيه؛ لأن المعاني لا تعمل فيما تقدم عليها إلا أن يكون ظرفاً ، كقولنا: كلَّ يومٍ لَك ثَوبٌ، فعمل (لك) في الظرف الذي هو

(١) ٣/١٣٧٥.
(٢) المصدر السابق.

(كلَّ يوم)، هذا يدلك دلالة بيّنة على تأكد معنى الظرف، وتمكنه في هذا الاسم الذي هو (حقًّا) ''.

ويُرجّح عندي جواز تقديم المصدر على الجملة المؤكدة أمر آخر أن سيبويه لم يمنع جواز التقديم، ذكر هذا غير واحد من النحاة، منهم السيرافي، قال : '' لم يذكر سيبويه بطلان تقديم حقًّا، بل قد قال في الاستفهام: أجدّك لا تفعل كذا وكذا؟ كأنه قال: أحقًّا لا تفعل كذا، فقد تقدم (أَحقًّا) و(أَجدَّكَ) على الجملة التي بعدها''، وممن ذكر ذلك أيضا ابن يعيش.

وما أَوَّل به المانعون من التقديم (حقًّا) في قولهم: '' أحقًّا زيدٌ منطلق؟ ''من أنه ظرف، فيرده ما استدل به سيبويه على أن (جِدَّك) في قولهم: '' أجِدَّك لا تفعل كذا وكذا؟ ''مصدر مؤكِّد قُدّم على الجملة المؤكَّدة، وهو قوله: '' ومثل ذلك في الاستفهام: أجِدَّك لا تفعلُ كذا وكذا؟، كأنه قال: أحقًّا لا تفعل كذا وكذا؟ ''فقول سيبويه:'' كأنه قال: أحقًّا لا تفعل كذا وكذا ''صريح في أن انتصاب حقًّا في: أحقًّا لا تفعل كذا وكذا، على المصدرية لا على الظرفية كما زعم المانعون من التقديم.

وأما ما ذُكر في تقديم (أجِدَّك) في قولهم: أجدَّك لا تفعل. من أن الأصل فيه التأخير، وأن تقديمه إنما كان بسبب همزة الاستفهام ففيه – كما ذكر السيرافي[1] – نظر، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٥٧/٥.

الخاتمة

أتى هذا البحث على نتائج من أهمها:

١- أن ما ذهب إليه بعض العلماء من جواز تقديم المصدر المؤكد جملة عليها هو الراجح عندي؛ لتأييد السماع له.

٢- أنه يجوز توسط هذا المصدر كما يجوز تقديمه.

٣- أن المصدر المؤكد جمله يقع على هيئات متعددة، لا على هيئة واحدة.

٤- أن أبا حيان اضطرب كلامه في حكم تأخير المصدر المؤكد لجملة فتارة يقول بوجوب التأخير، وتارة بالجواز.

٥- اضطراب كلام المبرد في إعراب كلمة (حقاً) من قولهم: هذا زيدٌ حقاً فتارة ينصبه على أنه مصدر مؤكد للجملة قبله، وتارةً يجعله من الحال المؤكدة مضمون جملة قبلها.

٦- أن بعض النحاة – منهم ابن عطية الغرناطي – ينصب بعض هذه المصادر على التمييز، وهو – كما ذكر السمين الحلبي – بعيد.

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية

- شرح الكافية لابن الحاجب، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، إعداد/ جمال مخيمر.

ثانيا: المطبوعات

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر ١٤١٨هـ/ ١٩٨٩م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق/محمد محمد تامر وآخرين، دار الحديث، القاهرة،١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، عيسى الحلبي، ١٣٧٧ه/ ١٩٥٨م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق/ طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، والمسمى إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق،١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨١ه/١٩٦٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق/ عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة،١٣٩٦ه/١٩٧٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق/أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق،١٤٠٦ه/١٩٨٦م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قاز يونس، بنغازي/ ١٩٦٦م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق/ محمد عوني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق/عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق/ حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت،١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.
- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٧٧م.
- كتاب الشعر، لأبي على الفارسي، تحقيق وشرح/محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/محيي الدين رمضان، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.
- الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، رتبه وضبته وصححه/محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ه/١٩٩٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/عبد الله الأنصاري والسيد عبد العال إبراهيم، الطبعة الأولى، الدوحة، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.
- المسائل العضديات، لأبي على الفارسي، تحقيق/ على جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت،١٤٠٦/١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة، للفارسي، تحقيق/ شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمّان، الأردن، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٤م.

- المساعد على سهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق / محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق/ حامد صالح الضامن، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧/ ١٩٩٧م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق/ عبد الأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت،١٤٠٥ه/١٩٨٥م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق/هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ه/١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت ،١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق/عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية،١٤١٥ه/١٩٩٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته وغريبه، للأعلم الشنتمري، ضبطه/يحي مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥ه/٢٠٠٥م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١.	ملخص البحث	٨٦٦٩
٢.	Summary	٨٦٧٠
٣.	المقدمة	٨٦٧١
٤.	أنواع المصدر	٨٦٧٢
٥.	أقسام المصدر المؤكد جملة	٨٦٧٢
٦.	صور المصدر المؤكد جملة	٨٦٧٣
٧.	العامل في المصدر المؤكد	٨٦٧٦
٨.	تأخير المصدر عن الجملة المؤكدة	٨٦٧٧
٩.	الخاتمة	٨٦٨٢
١٠.	المصادر والمراجع	٨٦٨٣
١١.	فهرس الموضوعات	٨٦٨٧